CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

CEDAW/C/1997/II/L.1/Add.6
17 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز
ضد المرأة
الدورة السابعة عشرة
٧ - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧

اعتماد تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن أعمال دورتها السابعة عشرة

مشروع تقرير

المقررة: السيدة أرورا جافيت دو ديوس

إضافة

رابعا - النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية

باء - النظر في التقارير

٥ - التقارير الثانية والثالثة للدول الأطراف

إيطاليا

١ - نظرت اللجنة في التقريرين الدورين الثاني والثالث لإيطاليا (انظر CEDAW/C/ITA/2) في جلستيها ٣٤٦ و ٣٤٧ المعقودتين في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧.

180797 180797 97-19851

٢ - ولدى عرض التقريرين، أبلغت ممثلة إيطاليا اللجنة بأن الاستراتيجيات الأساسية لإيطاليا فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة تتمثل في إدخال المرأة في صلب الأنشطة الرئيسية وتمكينها، مع اعتبار أن الفرق بين الجنسين يمثل مصدر قوة لا ضعف. وقالت إن المرأة في إيطاليا تسعى الآن الى الحرية والاستقلال وتنمية القدرات الشخصية ولم تعد تقبل أن تكون مقيدة بأدوار اجتماعية وأسرية مقولبة.

٣ - وقالت الممثلة إن المرأة الإيطالية بلغت مستويات عالية من التعليم ويتزايد دورها في القوى العاملة. وأشارت الى أن، من المفارقات، أن تظهر الأدلة على زيادة عمل المرأة في ارتفاع معدل البطالة بين النساء، حيث لم تعد المرأة مقتنعة بالعودة الى دورها التقليدي كربة بيت.

٤ - وأبلغت الممثلة اللجنة بأن مما يؤسف له أنه لم تتغير ثقافة الرجل والهياكل الأساسية للمجتمع بنفس المعدل بالنسبة للمرأة وفي بعض الأحيان اعترض الرجل بشدة على تمكين المرأة.

٥ - وأشارت الممثلة الى أن المبادئ التوجيهية الأساسية للإجراءات الحكومية الرامية الى النهوض بالمرأة مجملة في الأمر التوجيهي الصادر عن رئيس الوزراء والمعتمد في ٧ آذار/ مارس ١٩٩٧. وهذا الأمر التوجيهي، الموجه الى الإدارة الحكومية على جميع المستويات، على الصعيدين الوطني والمحلي، جرت صياغته بعد مشاورات واسعة النطاق ومداولات برلمانية وهو يُكلّف جميع أعضاء الوزارة بتنفيذ منهاج عمل بيجين.

٦ - وأبلغت الممثلة اللجنة بأن إيطاليا تمر الآن بفترة إصلاح لنظام الرعاية، فضلا عن تدابير مشتركة للانضمام الى الاتحاد النقدي الأوروبي. وقالت إن هذه الاصلاحات يمكن أن تؤثر على المرأة سلبيا ولهذا السبب، تعتبر التدابير الرامية الى إدخال منظور للجنسين في صلب إصلاح نظام الرعاية أمرا أساسيا ويجري الاضطلاع بها في إيطاليا.

٧ - ووجهت الممثلة الانتباه الى التدابير التي جرى العمل بها في إيطاليا لتخفيض ساعات العمل ولخلق الوظائف، بما في ذلك الاستراتيجيات المجتمعية وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة بين النساء، مثل تسهيل الحصول على القروض الميسرة الشروط.

٨ - وأشارت الممثلة الى أن عبء مسؤوليات العناية في المجتمع الإيطالي لا يزال يقع في المقام الأول على عاتق المرأة بالرغم من أن هناك أدلة على أن الرجل أخذ يتحمل الآن مسؤولياته في هذا الصدد. وأوضحت أنه يجري تطبيق سياسات وتدابير حكومية لتعزيز هذا التغيير في المستقبل. وهي تشمل تهيئة الفرص لرعاية الأطفال، وتيسيرها عن طريق منح تخفيضات ضريبية وحوافز للمنظمات التي لا تستهدف تحقيق الربح. وبالإضافة الى ذلك، يجري تقديم مشروع قانون بشأن إجازة الأبوة، فضلا عن تدابير ترمي

الى تحقيق المرونة في نمط العمل. وأشارت الممثلة أيضا الى ابتكار مصارف زمنية، تدير المرأة معظمها، وهي تتيح تبادل المهارات والخدمات في المجتمعات المحلية.

٩ - وأبلغت الممثلة اللجنة بأن مشروع القانون المتعلق بالتصدي لأعمال العنف ضد المرأة في البيت قد أصبح الآن معدا وأنشئت لجنة للتحقيق في ادعاءات أعمال التعذيب، بما في ذلك الاغتصاب، التي ارتكبها الجنود الإيطاليون خلال بعثة السلام الى الصومال في عام ١٩٩٣. وقالت إن المرأة الإيطالية قد اشتركت بنشاط في بعثات السلام في الشرق الأوسط، ويوغوسلافيا السابقة وألبانيا وكان التحاق المرأة بالقوات المسلحة الإيطالية بمثابة فرصة لإعادة تحديد دور القوات المسلحة في البلد.

١٠ - وأشارت الممثلة الى أن المرأة لا تزال غير ممثلة بالقدر الكافي في مناصب صنع القرار ويجري اتخاذ خطوات لمعالجة هذه المسألة عن طريق النهج الرامية الى تمكين المرأة بوجه عام. وقالت إن المرأة ممثلة الآن على نحو جيد في عملية صنع القرار على الصعيد المحلي وعلى صعيد البلديات. وبوجه خاص، أبلغت اللجنة بأن المرأة ممثلة تمثيلا جيدا بصفة خاصة في البلديات في الجنوب، بما في ذلك صقلية.

١١ - وأبلغت الممثلة اللجنة بأنه جرى القيام في إيطاليا بحملات تثقيفية للتصدي للعنصرية وكره الأجانب وهي تقوم على نموذج المجتمع المتعدد الثقافات. وقالت إنه لا يكفي تثقيف الجيل المقبل، بل يجب بذل الجهود لتمكين الناس من التعلم من بعضهم البعض.

١٢ - واختتمت الممثلة قائلة إنه بالرغم من أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير لتنفيذ الاتفاقية في إيطاليا، فقد تحققت المساواة رسميا. ولا تزال الجهود مطلوبة لتحقيق المساواة موضوعيا، وقالت إنها واثقة من أن استراتيجيات الإدماج في أوجه النشاط الرئيسية والتمكين مجتمعين ستحقق هذا الهدف. وشددت في هذا الصدد على أن نظرية المساواة بين الجنسين والحركة النسائية قد حولتا بالفعل المجتمع الإيطالي وسيؤدي تمكين المرأة من تحقيق المزيد من التغييرات الإيجابية.

التعليقات الختامية للجنة

١٣ - أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالتقريرين الثاني والثالث لإيطاليا، اللذين اتسما بالصراحة والإسهاب والتفصيل. وقد أظهر التقريران، ولا سيما التقرير الثالث، نهجا للسياسة العامة يتسم بسعة الخيال والتطلع، وفسرا، جنبا الى جنب مع البيان الشفوي، المنطق الذي تستند اليه سياسات وأولويات الحكومة. ومع ذلك، أعربت اللجنة عن خيبة أملها لعدم تقديم التقرير الثالث حتى مرحلة متأخرة مما حال دون قيام جميع الأعضاء بفحصه مسبقا بصورة دقيقة.

١٤ - وأعربت اللجنة عن تقديرها لحكومة إيطاليا لإرسالها وفدا رفيع المستوى برئاسة وزير تكافؤ الفرص، الأمر الذي تعتبره دليلا على التزام الدولة الطرف بالاتفاقية وتقديرها لأعمال اللجنة.

١٥ - وكان من دواعي سرور اللجنة العرض الشفوي الممتاز والردود على أسئلتها، مما كان حافزا على التفكير ورد بحس مرهف على التفاصيل والفروق الدقيقة التي تضمنتها تلك الأسئلة. كما أن العرض الشفوي سمح بالتأمل في نظرية المساواة بين الجنسين فضلا عن تقديم الصورة الاحصائية الكاملة فيما يتعلق بمركز المرأة في المجتمع الإيطالي.

الجوانب الإيجابية

١٦ - رحبت اللجنة بقيام الحكومة الحالية بإنشاء وزارة تكافؤ الفرص بوصفها وزارة تنسيقية وأعربت عن تقديرها للجهود المتزايدة التي تبذلها تلك الوزارة لإدخال الجنسين في صلب جوانب الحياة القانونية والمؤسسية والاجتماعية في إيطاليا. وفي هذا الصدد، أثنت اللجنة بوجه خاص على الأمر التوجيهي المؤرخ ٧ آذار/ مارس الصادر عن رئيس الوزراء من أجل التركيز على قضايا الجنسين في طائفة واسعة من الأنشطة.

١٧ - ولاحظت اللجنة مع التقدير الجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة إيطاليا لسن تشريع ضد التمييز. ورحبت اللجنة بوجه خاص بسن قانون العنف لعام ١٩٩٦ والقيام في الآونة الأخيرة بعرض مشروع قانون العنف العائلي على البرلمان ليسن كقانون. ورحبت بتلك المبادرات بوصفها أدلة على تصميم الحكومة على كفالة الحماية لحقوق الإنسان للمرأة ومكافحة العنف الموجه ضدها بجميع أشكاله.

١٨ - ورحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها الحكومة للتحسيس بالموقف والتوعية به، بهدف القضاء على كره الأجانب والعنصرية في المجتمع الإيطالي وتعزيز دور المرأة كحافظة للسلام في مختلف أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة مع الارتياح الالتزام المتعهد به، والخطوات المتخذة، لمواجهة أعمال العنف ضد المرأة التي زعم أن الجنود الإيطاليين ارتكبوها أثناء بعثة حفظ السلام.

١٩ - ولاحظت اللجنة مع الارتياح نوايا وزارة تكافؤ الفرص وجهودها المبذولة من أجل ضمان إدماج منظور الجنس في صلب عملية إصلاح نظام الرعاية المرتقبة، وذلك بتحويل التركيز من "نظام الذكر المعيل" بغية التغلب على الظلم الذي تواجهه المرأة والوفاء على نحو أفضل باحتياجات المسنين، خاصة النساء منهم.

٢٠ - ورحبت اللجنة بالمكاسب الملحوظة التي حققتها المرأة الإيطالية في المجالين التعليمي والمهني، الأمر الذي أدى بدرجة كبيرة إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتمتعها بالمساواة الفعلية في المجتمع.

٢١ - ورحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع النساء على تنظيم المشاريع عن طريق توفير الائتمان، ومن خلال رصد وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها مختلف الوكالات العامة والخاصة في هذا الميدان.

٢٢ - واعترفت اللجنة بالأحكام التقدمية والإنسانية الواردة في قانون الهجرة الإيطالي، وأعربت عن تقديرها، على وجه الخصوص، لأحكام تشريعات الهجرة التي تعمل على حماية حقوق الإنسان للمرأة المهاجرة.

العوامل والصعوبات التي تؤثر على تنفيذ الاتفاقية

٢٣ - لاحظت اللجنة أن استمرار وجود فوارق وتباينات ثقافية واجتماعية واقتصادية كبيرة بين الشمال والجنوب يمثل عقبة رئيسية تحول دون التنفيذ الكامل للاتفاقية التي تهدف إلى تحقيق المساواة الفعلية في المجمع الإيطالي.

٢٤ - ونظرت اللجنة في البراهين الدالة على تأنيث الفقر التي تظهر في أن نسبة تزيد على ٦٠ في المائة من الأسر التي تعولها امرأة تعيش تحت خط الفقر ورأت أنها تشكل عقبة خطيرة أمام التنفيذ الكامل للاتفاقية في إيطاليا.

المواضيع الرئيسية المثيرة للقلق

٢٥ - أعربت اللجنة عن قلقها إزاء عدم كفاية الجهود المبذولة لمكافحة الأفكار المقولبة من خلال التعليم وغيره من الوسائط الجماهيرية. وأعربت، في هذا الصدد، عن قلقها العميق لعدم اتخاذ أي مبادرات هامة في إيطاليا لتحرير الكتب المدرسية والمواد التعليمية من الأفكار المقولبة و/أو جعل المرأة ومساهماتها في التاريخ والمجتمع، أكثر ظهورا ووضوحا.

٢٦ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار وجود معايير وأفكار مقولبة أبوية في المجتمع الإيطالي، ولاحظت بقلق خاص عدم إيلاء الاهتمام النسبي في السياسات الحكومية لتلك المسألة وكذلك عدم اهتمام الجهات الحكومية الفاعلة بها. ورأت اللجنة، في هذا السياق، أن المواقف والإجراءات المتخذة من جانب الدولة الطرف والرامية إلى "الاستفادة من موارد المرأة الخاصة" إنما تعزز وتمجد بقوة الأدوار النمطية للمرأة ومن ثم تحول دون تحقيق المساواة الفعلية.

٢٧ - ولاحظت اللجنة مع القلق العميق أن وجود المرأة في ميدان السياسة ومناصب صنع القرار لا يزال محدودا للغاية، وأشارت إلى انخفاض مشاركتها في المجال السياسي في السنوات الأخيرة. وفي معرض تأكيدها على أهمية وجود المرأة في تلك المناصب، أعربت اللجنة عن قلقها لأن تقاعس الحكومة عن اعتماد أهداف وحصص عددية، بالإضافة إلى اتخاذ سياسات أخرى من شأنها دمج المرأة في الأنشطة الرئيسية وتمكينها، قد أدى إلى هذا الوضع.

٢٨ - كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الافتقار إلى برنامج من شأنه تعميق إحساس الجمهور وخاصة الشرطة، والسلطة القضائية والاخصائيين الصحيين بأحوال واحتياجات ضحايا العنف العائلي. وأعربت اللجنة عن قلقها البالغ لأنه في حالة عدم وجود مثل هذه التدابير فإن قوانين مناهضة التمييز، والقوانين المتعلقة

بالعنف ضد المرأة لن تتمكن من مكافحة التمييز غير المباشر على نحو فعال أو كفالة الابلاغ الدقيق عن جميع أشكال العنف ضد المرأة وملاحقتها بحزم.

٢٩ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الافتقار إلى بيانات مقسمة حسب الجنسين فيما يتعلق بالعمل غير المتفرغ. وأكدت اللجنة على أهمية رصد هذا الموضوع عن كثب بواسطة جملة أمور منها الاحتفاظ بإحصاءات حديثة مقسمة حسب الجنسين من أجل تحديد عدد النساء العاملات بعض الوقت، الذي يشكل، في حالة كونه غير متكافئ، عاملا مؤديا إلى التمييز غير المباشر.

٣٠ - وأعربت اللجنة عن قلقها لعدم المساواة في تقاسم "مسؤوليات العناية" ولوقوع هذه المسؤوليات في أغلب الأوقات على عاتق المرأة في إيطاليا، وهو عامل يظهر بشكل خطير في جنوب إيطاليا. وأشارت مع القلق إلى عدم بذل جهود، أو وضع برامج من شأنها تشجيع الرجل الإيطالي على الاضطلاع بنصيبه العادل من المسؤوليات المنزلية، ورعاية الأطفال والمسنين.

٣١ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الافتقار إلى احصاءات و/أو دراسات متعلقة بالعوامل المسببة لعدد من المشاكل المتصلة بصحة المرأة. ولاحظت مع القلق البالغ ما أشارت إليه الدراسات بشأن زيادة إصابة النساء بسرطان الرئة. كما لاحظت الارتفاع البالغ في معدلات الولادة بعمليات قيصرية، وتقاعس النساء عن الاستفادة من تكنولوجيات الكشف المبكر للسرطان، بما في ذلك تكنولوجياتا فحص الثدي والاختبار المهبلي، وعدم تفسير تلك الظاهرة. علاوة على ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها لعدم وجود بيانات عن الصحة والأمراض المهنية.

٣٢ - وأعربت اللجنة عن قلقها الخاص إزاء القصور في توفير خدمات الإجهاض للمرأة في جنوب إيطاليا، نتيجة لارتفاع معدل اعتراض الأطباء والعاملين في المستشفيات على هذه العملية بوحي من ضمائرهم.

٣٣ - ولاحظت اللجنة أنه بالرغم من أن القصد من تحول التركيز من مفهوم الرجل كمعيل، الذي يشكل دعامة الإصلاحات الحالية لنظام الرعاية، هو إعطاء المرأة استقلالا ذاتيا وتقليص تبعيتها المالية المهينة، فإنها تشعر بالقلق لأن تلك الإصلاحات تشكل مخاطر حقيقية للنساء من ربات المنازل اللائي لا يمثلن جزءا من قوة العمل المأجورة، أو اللائي انقطعن عن العمل بسبب رعاية الأطفال وغيرها من المسؤوليات، وكذلك للمسنات غير القادرات على الكسب.

اقتراحات وتوصيات

٣٤ - توصي اللجنة بأن تواصل حكومة إيطاليا تنفيذ وتعزيز التدابير الحالية التي تتخذها لتمكين المرأة وإدماج قضايا الجنسين في الأنشطة الرئيسية. وتشجع اللجنة على اتخاذ اجراءات إيجابية محددة تستهدف

غايات وحصصا عددية، خاصة في مجالات مثل المناصب السياسية ومناصب صنع القرارات في الحياة العامة، التي لم يطرأ فيها تحسن بالسرعة المنشودة على المساواة الفعلية للمرأة.

٣٥ - وتحث اللجنة حكومة إيطاليا على اتخاذ تدابير واسعة النطاق لمكافحة قبول الأفكار المقولبة المتعلقة بأدوار الرجل والمرأة والمنتشرة على نطاق واسع، خاصة في الجنوب، وذلك بتوعية الجمهور بأهمية التوزيع العادل للأدوار العائلية و "مسؤوليات العناية" الأسرية بين الرجل والمرأة. وترى اللجنة، في هذا الصدد، ضرورة مراجعة الكتب المدرسية والمواد التعليمية وتنقيحها، لكي تعبر عن أدوار للرجل والمرأة لا تحددها الأفكار المقولبة.

٣٦ - وتوصي اللجنة بأن تعمل إيطاليا على توسيع نطاق تشريعاتها الحالية و/أو سن تشريعات جديدة، حسب الاقتضاء، من أجل معالجة ظاهرة التمييز غير المباشر معالجة فعالة. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤكد اللجنة على أهمية اتخاذ تدابير لتعميق وعي القضاة والمحامين وسائر أعضاء مهنة القضاء، بمسألة التمييز غير المباشر وبالتزامات إيطاليا الدولية، وخاصة الالتزامات الواردة في الاتفاقية.

٣٧ - وتطلب اللجنة من الحكومة أن تدرج في تقرير إيطاليا المقبل إلى اللجنة تقارير مرحلية و/أو بيانات للميزانية تتضمن تفاصيل لتطبيقات التشريعات المتعلقة بمساواة المرأة والتمييز ضدها ونتائجها.

٣٨ - وتحث اللجنة حكومة إيطاليا على القيام بحملات تهدف إلى تعميق وعي الجمهور فيما يتعلق بمختلف مظاهر العنف العائلي (الجنسي والجسدي وما شاكلهما ...) وذلك لكفالة حماية حقوق الإنسان للمرأة والطفلة في الأسرة. وتوصي اللجنة، خاصة، باتخاذ تدابير لتشجيع تقديم التظلمات وتوفير آليات للاستجابة لها على نحو فعال وفي الوقت المناسب. وتوصي، في هذا الصدد، بتدريب المتخصصين في الحقل الصحي على رعاية وإدارة حالات العنف العائلي.

٣٩ - وتوصي اللجنة ببذل جهود خاصة لتنقيح طريقة تنفيذ قوانين الهجرة من أجل حماية المهاجرات من عملية الإتجار بهن.

٤٠ - وتوصي اللجنة بشدة بأن تتخذ الحكومة خطوات لتأمين تمتع المرأة، وخاصة في جنوب إيطاليا، بحقوقها الإنجابية عن طريق أمور منها ضمان حصولها على خدمات الإجهاض في المستشفيات العامة.

٤١ - وتوصي اللجنة بتنقيح الشرط المسبق الذي ينص على ضرورة توافر شرط الزواج للحصول على تكنولوجيا الإنجاب الصناعي في المستشفيات العامة. وتوصي بأن تبدأ مناقشة عامة بشأن القضايا التي تثيرها هذه التكنولوجيا.

٤٢ - وتحث اللجنة حكومة إيطاليا على اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المنظمات غير الحكومية في إعداد التقرير المقبل الذي سيقدمه البلد إلى اللجنة.

٤٣ - وتوصي اللجنة بأن تقوم حكومة إيطاليا، باعتبارها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باتخاذ مبادرات ملموسة لتشجيع قبول الاتحاد الأوروبي للاتفاقية بوصفها قانون الحقوق الأساسية للمرأة.

٤٤ - وتوصي اللجنة بأن تكفل الدولة الطرف حصول جميع النساء على دخل كاف والتزام الأزواج والآباء بتوفير الدعم المالي لهن. وتوصي بضرورة تأكيد الحكومة على دفع النفقة والدعم المالي عن طريق خصم تلك المدفوعات من دخل الرجل، والإذن ببيع الموجودات لضمان الدفع، وحيازة الودائع الجانبية وغيرها من الحيل التي يتم اللجوء إليها لإخفاء الأصوال والإيرادات، بغض النظر عما إذا كانت تلك الوسائل قد اتبعت لتجنب الدفع.

٤٥ - وتطلب اللجنة إلى حكومة إيطاليا أن تنشر هذه التعليقات على نطاق واسع في كافة أنحاء إيطاليا كيما يعي الأفراد التدابير التي اتخذت لتنفيذ الاتفاقية، والخطوات المتبعة اللازم اتخاذها لتحقيق المساواة الفعلية للمرأة.

- - - - -